

التعليقات على آيات
على
النظم والبيان

نظمها
طه بن محمد بن فتوح البيهقي
رحمه الله

ضبط نضها وقدام لها وبق عليها
علي حسن علي عبد الحميد

المكتبة الإسلامية

حُتُوقُ الطَّبِيعِ بِمَجْنُوظَةِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

مقدمة الطبعة الثانية

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية من رسالتي «التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية»، نشرها بعد نفاذ الطبعة الأولى بسنوات عديدة.

ولقد أقيمت هذه الرسالة - على وجازتها - قبولاً بين أهل العلم وطلابه - ولله الحمد - ، وبلغني أنها طُبعت - أيضاً - في بعض البلاد الإسلامية ؛ كالجزائر ومصر وغيرهما .

ولما كثر طلب طلاب العلم لها ؛ وجددتني غير راضٍ تمام الرضى عنها (١) ؛ إذ هي أول رسالة نُشرت لي ، وذلك

(١) وبخاصة أنه قد وقع لي فيها أوهام يسيرة ، ولكنني استدركتها في

هذه الطبعة بحمد الله .

قبل نحو عشر سنوات .
ولتبرأحرم الأعمال ، وكثرة الأشغال ، لم أستطع النظر
فيها نظرة تدقيق وتحقيق ، وإنما اكتفيت بتصحيحات - لها -
عامة ، وتصحيحات - بها - غير تامة !

وفي شرحي الكبير على المنظومة البيقونية المسمى
«تسوير الأفتدة الزكية . . .» تفصيل مطول ، وشرح موضح
لهذه المنظومة ، مع استدراقات لما نقصه منها ناظماً لها .
وتأتي هذه الطبعة لهذا الكتاب العلمي النافع إن شاء
الله في الوقت الذي يشهد فيه المسلمون نهضة علمية ،
وصحوة دينية ، فعسى أن تكون من معالم ترشيد مناهجهم ،
وتأصيل قواعد طريقهم .

قاله العظيم أسأل الهداية والسداد ، والتوفيق والرشاد .

كتبه

أبو الحارث الحلبي الأثري

لعشرة أيام بقين من شوال سنة ١٤١٢ هـ

الزرقاء - الأردن

مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (١)

أما بعد: فإنَّ علمَ الحديثِ من أفضلِ القُرْبَاتِ إِلَى رَبِّ
العَالَمِينَ، وكيف لا يكون؟! وهو بيانُ طريقِ رسولِ اللَّهِ ﷺ

(١) تُعرف هذه الخطبة باسم (خطبة الحاجة)، وقد كان الرسول
ﷺ يفتح بها خطبه وسائر شؤونه، وقد رواها جمع من الأئمة في
مصنفاتهم عن ستة من الصحابة.

لتحريجها ومعرفة طرفها ورواياتها راجع رسالة «خطبة الحاجة» من
تأليف شيخنا المحدث العلامة الألباني حفظه الله تعالى

أشرف الأنبياء وسيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم نازلي الفكر القلبي
ولقد مرَّ علم الحديث بعدة أطوار، حتى وصل إلينا
بهذا المظهر العظيم الفذ^(١)، فتكاثرت المؤلفات في هذا
الفن، وتعددت المصنفات^(٢)؛ عبر قرون من السنوات،
ومن بينها: «المنظومة البيقونية»، التي امتازت عن غيرها
بعذوبة النظم، وسهولة العبارة، وسلاسة الألفاظ.

إلا أن بعض علماء الحديث من شراحها وغيرهم قد
انتقدوا الناظم رحمه الله في بعض المواضع من
«منظومته»، فتصدى لإعادة نظمها؛ خالية من الانتقادات،
مرتبة حسب المواضيع، مع إضافة بعض المصطلحات
إليها: الدكتور عبدالستار أبو غدة، مقرر «موسوعة الفقه
الإسلامي» بوزارة الأوقاف الكويتية، فجزاه الله خيراً.

(١) للاطلاع على المراحل التي مرَّ بها علم الحديث انظر:
«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص ٢١٦ - فما بعدها) للدكتور أكرم
ضياء العمري.

(٢) لمعرفة أشهر المصنفات في علم المصطلح انظر: مقدمة
«تحفة الأحوذى» (ص ١٠٤ - هدية) للعلامة المباركفوري، «الرسالة
المستطرفة» (ص ١٠٧ و ١٥٩) لمحمد بن جعفر الكتاني؛ فإنه مع.

فأحببنا أن تُنشر هذه «المنظومة»^(١) المفيدة بين طلبة العلم، وذلك لقلّة نسختها، ونُدرة طبعاتها؛ موضحين موضع الخطأ فيها، ومُثبتين ما استدركه الدكتور المشار إليه. وقد أرفقنا معها شرحاً موجزاً سهلاً للمصطلحات الحديثية^(٢) التي يذكرها الناظم رحمه الله، مع ذكر ما يتيسر من الأمثلة، بالإضافة إلى شرحٍ مسهلٍ لغريبِ كلماتها.

(١) وقد اعتمدتُ في تحقيق متن «المنظومة» على نسخة خطية بغدادية.

(٢) نحيل القارئ في هوامش الكتاب إلى بعض المراجع للتوسع والزيادة في دراسة مصطلحات أهل الحديث رحمهم الله تعالى، وللإطلاع على أكبر عدد ممكن من الأمثلة في كل نوع من أنواع الحديث.



ترجمة الناظم (١)

هو الشيخ طه بن محمد بن فتوح البيقوني، محدث،
أصولي، كان حياً قبل عام ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م، له كتاب
«فتح القادر المغيث» في علم الحديث، وهو مخطوط في
طوبقير.

قلت: ذكر بعض علماء الحديث أن اسم الناظم رحمه

(١) ترجم له الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه «معجم المؤلفين»
(٥ / ٤٤)، والأستاذ خير الدين الزركلي في كتابه «الأعلام» (٥ / ٦٤).
ولم أجد من ترجم للناظم غيرهما؛ إلا أن الأستاذ الزركلي ذكر
من مراجعه في ترجمة الناظم ما يلي: طوبقير (٢ / ٢٨٣)، ومخطوطات
المصطلح (١ / ٢٧٣)، وسركيس (٦١٩)، والأزهرية (١ / ٣٢٣)
وبروكلمان (٢ / ٤١٩).

وهي جميعاً فهارسُ أماكن وجود مخطوطات منظومته، أو بعض
شروحها.

الله هو: عُمر بن محمد... لكن الأستاذ كحالة جزم بأن
اسمه: طه... وشك في ذلك الأستاذ الزركلي فقال:
«عُمر، أو: طه»، والله تعالى أعلم.

لقد نالت هذه المنظومة شهرةً واسعةً بين أهل العلم وطلابه لميزاتها العديدة، فتناولها بالشرح كثير من العلماء. ولقد وقفتُ منها على الشروح التالية:

١ - «شرح النخبة النبهانية» : للشيخ محمد بن خليفة النبهاني، طبع عام ١٣٤٥هـ في مطبعة التقدم العلمية - مصر.

٢ - «شرح الزرقاني» : للشيخ محمد الزرقاني، طبع عام ١٣٤٥هـ في المطبعة الأزهرية - مصر، على هامش «حاشية الأجهوري».

٣ - «حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني» : للشيخ عطية الأجهوري، طبع عام ١٣٤٥هـ في المطبعة الأزهرية - مصر.

٤ - «السَّهْلُ الْمُسَهَّلُ» للشيخ سفيان بن عيينة والرحمن أحمد،

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT

طبعته دار الدعوة - الهند.

٥ - «التفسيرات السنية»: للشيخ حسن محمد

المشاط، طبعته مطبعة المدني - مصر.

٦ - «شرح الغمراوي»: وهو مخطوط في مكتبة جامعة

أم القرى في مكة المكرمة^(١).

٧ - «شرح عبدالله سراج الدين»: وهو مطبوع في

حلب.

٨ - «الزهرة السمية»: للشيخ خالد الجزماتي، ذكرته

مجلة «معهد المخطوطات العربية» (١٥ / ٢٣٧)، وهو

مخطوط^(٢).

٩ - «البهجة الوضیة»: للشيخ محمود نشابة، طبع عام

(١) رأيت هناك ولم أستطع الإفادة منه.

(٢) ابتداء من هذا الشرح إلى آخر الشروح لم أقف بنفسي

عليها، وإنما عرفتها بناء على ما ذكرته بعض المصادر، واكتفيت بذكر

الشرح وصاحبه ثم المصدر الذي نقلته منه، فالحمد لله على توفيقه.

ثم وقفت على شروح أخرى كثيرة، - أُردُّ أسماءها في شرحي

الكبير على «المنظومة» إن شاء الله.

١٠ - «العُرْجُونُ شرح منظومة البيقون»: المذكرة

صدِّيق حسن خان، ذكره المحدث المباركفوري في مقدمة
«تحفة الأحوزي».

١١ - «شرح البديري الدَّمِيَّاطِي»: ذكره الأجهوري في

«حاشيته».

١٢ - «شرح الحموي»: ذكره الأجهوري في

«حاشيته».

١٣ - «شرح محمد بن عثمان الميرغني»: ذكره خير

الدين الزركلي في «الأعلام».

١٤ - «شرح ابن معدان»: ذكره الكتاني في «الرسالة

المستطرفة».

١٥ - «شرح البلتاني»: ذكره سيف الرحمن أحمد في

«شرح».

... هذا ما تيسر لي الآن معرفته من شروح

«البيقونية»، ولعلَّ هناك شروحا أخرى مطبوعة لم أقف

عليها، أو أخرى مخطوطة موجودة بين آلاف المخطوطات

وَقَفَّيْنَا لِأَمْرِ عَازِيٍّ لِّلْفِكْرِ الْقُرْآنِيِّ
التي ملأت خزائن الكتب المتناثرة في أوروبا خاصّة والبلاد
الأخرى عامة، يسّر الله طبعها والانتفاع بها.

أهمية الإسناد

الإسناد^(١) تخصیصاً فاضلةً لهذه الأمة، وليست لغيرها من الأمم السابقة؛ لأن له قيمةً كبرى في دين الله عز وجل، ولهذا سُميت الأمة الإسلامية: أمة الإسناد.

والبحث في الإسناد دعامةٌ أساسيةٌ هامةٌ في علوم الحديث، وفي التوصل إلى هدفه الأسمى والغرض المطلوب منه، وهو تمييز الحديث المقبول من المردود.

قال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح؛ فبأي شيء يقاتل؟»^(٢).

وقال عبدالله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين،

(١) هو سلسلة الرواة الموصلة إلى نص الحديث، وسيأتي إن شاء الله.

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين»، (١ / ٢٧).

لولا الإسناد؛ لقال من شاء يا شاء» (١) وقال ابن سيرين: «كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فثمما وقعت الفتنة؛ سألوا عن الإسناد؛ لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع» (٢).
لذلك عني المحدثون بتنقيح الأسانيد والبحث فيها؛ لما لها من أهمية كبيرة جداً في تمحيص نص (٣) الحديث ونقده؛ إذ إنه لا يمكن الوصول إلى المتن إلا عن طريق البحث في الإسناد.

وقد بذل المحدثون غاية الجهد في تتبع الأسانيد وتقصيها، حتى رحلوا من أجلها في البلاد، وجالوا في الأفاق؛ لكي يعثروا على إسناد، أوليحتوا في إسناد ضعب عليهم أمره، وهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة، نستورع الله شكر هذه النعمة، ونسأله الثبات على الحق، والتوفيق لما يقرب منه ونزلف لديه، ويمسكنا

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١ / ١٢ - هندية بشرح

النوي).

(٢) سنن الترمذي (كتاب العلل، ٥ / ٧٤٠).

(٣) وهو ما يسمى عند علماء الحديث بـ (المتن).

بطاعته ؛ إنه ولي حميد (١) .
وقد قال الإمام النوري في «الإرشاد» (١ / ٤٩٨) :
«علم الحديث علم شريف ، يُناسب مكارم الأفعال
ومحاسن الشيم ، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا ،
ومن حرمة ؛ فقد حرم خيراً عظيماً ، ومن رزقه فقد نال فضلاً
جزيلًا» .

ورحم الله من قال (٢) :
دين النبي محمد أخبار
نعم المطية للفتى آثار
لا ترغبن عن الحديث وأهله
فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما غلط الفتى سئل الهدى
والشمس بازغة لها أنوار
وقد قيل :

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٤٠) للخطيب البغدادي ،

بتصرف .

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٧٦) .

أَهْلُ الْحَدِيثِ هُمْ أَهْلُ النَّبِيِّ وَإِنْ
لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفَاسُهُ صَحَبُوا (١)

وقال آخر (٢):

إِذَا رُمْتَ أَنْ تَتَوَخَّى الْهُدَى
وَأَنْ تَأْتِيَ الْحَقَّ مِنْ بَابِهِ
فَدَعْ كُلَّ قَوْلٍ وَمَنْ قَالَهُ
لِقَوْلِ النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ
فَلَمْ تَنْجُ مِنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ
بِغَيْرِ الْحَدِيثِ وَأَرْيَابِهِ

(١) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ٦٧ - بتحقيقي)
لصديق حسن خان.
(٢) «المرجع السابق» (ص ٨٥).

الْمَنْظُومَةُ الْبَيْتُونِيَّةُ وَشَرْحُهَا

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّياً عَلَى

مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةُ

وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ (١)

الْحَدِيثُ: هُوَ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ

تَقْرِيرٍ أَوْ صِفَةٍ (٢).

وَحَدَّهُ: بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، مِنْ (الْحَدَّ)؛ أَي: التَّعْرِيفُ

(١) وَفِي نَسْخَةٍ: «وَعَدَّهُ»؛ مِنْ الْعَدَدِ.

(٢) انْظُرْ لِلتَّوَسُّعِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ: «تَدْرِيبُ الرَّاوي» (١ / ٦٢)

لِلْحَافِظِ السُّيُوطِيِّ، وَ«الْبَاعِثُ الْحَدِيثُ» (ص ٢٠) لِأَحْمَدِ شَاكِرٍ،

و«قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ» (ص ٦١) لِلْقَاسِمِيِّ.

وَسَيَأْتِي بِتَفْصِيلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

أولها الصحيح وهو ما أتت من

إسناده ولم يشذ أو يعقل

يزويه عدل ضابط عن مثله

مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

الصحيح^(١): هو الحديث الذي أتصل سنده بنقل

العبدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

مثاله: قال البخاري في «صحيحه»^(٢): حدثنا عبد الله

ابن يوسف؛ قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن

جبير بن مطعم عن أبيه؛ قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ

في المغرب بـ ﴿الطور﴾».

فهذا الحديث صحيح؛ لتوفر جميع شروط الصحة.

في إسناده؛ ثقة، واتصالاً، وعدم شذوذ أو علة.

(١) راجع: «المعجم الوسيط» (١ / ١٦٠).

(٢) انظر: «التدريب» (١ / ٦٢)، و«الباعث» (ص ٢١)،

و«قواعد التحديث» (ص ٧٩).

(٣) (رقم ٤٨٥٤).

الاتصال^(١): هو سماع كل راوٍ من الراوي الذي يليه .
 الإسناد: هو سلسلة الرواية الموصلة لنص الحديث .
 وقد يراد به : إضافة الحديث إلى قائله ، ويُعرف المراد
 بالقرائن^(٢) ، ويسمى في بعض الأحيان : (السند) ، ويُطلق
 كل منهما على الآخر ، إلا أن تأتي قرينة تدلُّ على خلاف
 ذلك .

السُّنُودُ: هو رواية الراوي المقبول مخالفاً من هو أولى
 منه ؛ إما عدداً أو توثيقاً .

الذيلة^(٣): هي سبب يقدح في صحة حديث ظاهره
 الصِّحَّةُ والخُلُوُّ منها ، ولا تظهر إلا للمتبحر في هذا العلم
 الشريف .

العُدُلُ^(٤): هو الراوي الذي يَحْمِلُ صفات تحمِلُ

(١) راجع بحث المتصل الآتي (ص ٣٥) .

(٢) انظر: وتدريب الراوي (١ / ٤١ - ٤٢) .

(٣) سيأتي بمزيد من التفصيل إن شاء الله تعالى ، انظر: (ص

٦٢) .

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٩٤) ، والمختصر في

علم رجال الأثر» (ص ٤٣) لعبد الوهاب عبد اللطيف .

صاحبها على التقوى، واجتناب الأذناس، وما يُخْلُ
بالسريرة عند الناس.

الضَّبْطُ: هو قوة الحافظة، والوعي الدقيق، وحسن
الإدراك في تصريف الأمور، والثبات على الحفظ، وصيانة
ما كتب منذ التحمل والسماع إلى حين التبليغ والأداء.
وعلى هذا فإن الضبط نوعان:

١ - ضَبْطُ الصَّدْر: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه
حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء.

٢ - ضَبْطُ الكِتَاب: وهو أن يصون كتابه الذي كتب،
منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، ولا يدفعه إلى من
لا يصونه، ويمكن أن يُغَيَّر فيه أو يبدل^(١).

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَتْ

رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

قلت: استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم هذا، فقال:

(١) راجع: «مقدمة ابن الصلاح» (٩٤)، و«تدريب الراوي» (١)

.(٢٠١ /

وَالْحَسَنُ الْخَفِيفُ ضَبْطًا إِذَا غَدَّتْ

رِجَالُهُ لَا كَالصُّحَيْحِ اشْتَهَرَتْ

الحسن: (١): هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل

العدل الذي خف ضبطه عن مثله؛ من غير شذوذ ولا علة.

مثال: عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«أكثروا من شهادة أن لا إله إلا الله، قبل أن يُحال بينكم

وبينها، ولقنوها موتاكم» (٢).

(١) انظر: «التدريب» (١ / ١٥٣)، و«الباعث» (ص ٣٧)،

و«الأسئلة الغائقة» (رقم: ٥) للمحافظ ابن حجر.

(٢) رواه: أبو يعلى (٦١٤٧)، و«خطيب في تاريخه» (٣ /

٣٨)، و«حسرة الكناني في أجزاء البطاقة» (رقم ٧)، والرافعي في «تاريخ

قزوين» (٤ / ٧٤)، من طريقين عن ضحام بن إسماعيل، عن موسى بن

وردان، عن أبي هريرة.

(تبيه): ضعف المعلق على «مسند أبي يعلى» الحديث، بسبب

سويد بن سعيد؛ شيخ أبي يعلى، وقد فاتته رواية من تابعه!!

وانظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ٤٦٨).

والمراد بـ (موتاكم): من حضره الموت؛ لأنه لا يزال في دار

التكليف، ومن الممكن أن يستفيد من تلقينه، فيتذكر الشهادة

ويقولها... وهذا هو الثابت الصحيح عن رسول الله ﷺ في مسألة

التلقين، وغير ذلك لم يسمع عن النبي ﷺ.

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأنَّ فيه ضمام بن إسماعيل؛ قال
عنه الحافظ الذهبي^(١): «صالح الحديث، لئنه بعضهم بلا
حُجَّة».

ونقل أبو زرعة العراقي في «ذيل الكاشف» (ص ١٤٤)
عن الإمام أحمد بن حنبل قوله فيه: «صالح الحديث»
أيضاً، وعن أبي حاتم: «صدوق مُتَعَبَّدٌ»، وعن النسائي:
«لا بأس به».

وقال عنه الحافظ ابن حجر^(٢): «صدوقٌ وربما أخطأ».
فمثلُه لا ينزلُ حديثُه عن درجة الحسن.
غدت: أي: صارت^(٣).

وانظر: «أحكام الجنائز» (ص ١٠ و ١١)، و«السلسلة الضعيفة»
(٢ / ٦٤)، ورسالتي «القول المُبين في ضعف حديثي التلقين وقرؤوا
على موتاكم يس».

(١) «ميزان الاعتدال» (٢ / ٣٢٩).

(٢) «تقريب التهذيب» (١ / ٣٧٤).

(٣) «المعجم الوسيط» (٢ / ٦٥٢).

وَكُلُّ مَا عَنِ رُبَّةِ الْحُسْنِ نُصْرٌ
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَاماً كَثُرٌ

الضعيف^(١): هو الذي لم يجمع صفة الحسنِ بفقدِ شرطٍ من شروطه .

وله أقسامٌ كثيرةٌ، سيمرُّ بعضها إن شاء الله تعالى .

مثاله: ما رواه الترمذي (٢٦١٧) وابن ماجه (٨٠٢) والدارمي (١ / ٢٧٨) وأحمد (٣ / ٧٦) وابن خزيمة (١٥٠٢) وغيرهم عن أبي سعيد الخدري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يتعاهد المساجد؛ فاشهدوا له بالإيمان...» .

فهذا حديث ضعيف؛ لأن في سنده راوياً اسمه دراج ابن سمعان أبو السَّمْح^(٢) .

قال عنه الذهبي^(٣): «دراج كثير المناكير» .

(١) انظر: «التدريب» (١ / ١٧٩)، و«الباعث» (٤٤) .

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣ / ٢٠٨)،

و«الميزان» (٢ / ٢٤) .

(٣) كما في وتلخيص المستدرک» (١ / ٢١٢)، قال ذلك متعباً

الحاكم في تصحيحه له بعد روايته .

وقال الإمام أحمد (١) وغيره: «أحاديثه مناكير».

وقال ابن حجر في «التقريب» (رقم ١٨٢٤):
«صدوق، في روايته عن أبي الهيثم ضعف».
قلت: وهذه منها.

وما أضيف للنبي المرفوع

وما لتابع (٢) هو المقطوع

المرفوع (٣): ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو
تقرير - وهو سكوت عن فعل حدث أمامه - أو صفة خلقية
أو خلقية.

أمثلة:

(١) المرفوع القولي: أن يقول الراوي: «قال رسول الله
ﷺ كذا...».

(٢) المرفوع الفعلي: أن يقول الراوي: «رأيت رسول

(١) كما في «المغني في الضعفاء» (١ / ٢٢٣).

(٢) وفي نسخة: «بتابع».

(٣) انظر: «التدريب» (١ / ١٨٣)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص

٤١ - ٤٦)، و«قواعد التحديث» (ص ١٢٣) للقاسمي.

الله ﷺ يفعل كذا... (٣) المرفوع التقريري: أن يقول الراوي: وقيل بحضرة النبي ﷺ كذا وكذا...، ولا يروي إنكاراً عن النبي ﷺ لذلك التعل.

(٤) المرفوع الوصفي: أن يقول الراوي: وكان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً... (١)، أو يقول: وكان أبيض مليحاً مقصداً... (٢).

التابعي (٣): هو من لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي ﷺ دون أن يراه، ومات على الإسلام.

المقطوع: (٤) هو ما أُضيف إلى التابعي أو من بعده من قول أو فعل.

(١) رواه: البخاري في صحيحه، (٦٢٠٣) ومسلم في صحيحه، (رقم ٢١٥).

(٢) رواه: مسلم في صحيحه، رقم (٢٣٤٠) (٩٩).

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص ٤١) للحاكم

النيابوري، و«الباعث» (ص ١٩١)، و«التدريب» (٢ / ٢٢٤).

(٤) انظر: «التقيد والإيضاح» (٥١) للمحافظ العراقي،

و«التدريب» (١ / ١٥٨).

(١) استسْطوع القسولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: «صلّ وعليه بدعته»^(١).

(٢) المقسْطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن الحنْثِيْر: وكان مسروقٌ يُرخي التَّريْبَ، وبين أهله، ويُقبِلُ على صلاته ويُخْلِهم ودنياهم»^(٢).

والمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الإِسْتَادِ مِنْ

رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ

المُسْنَدُ^(٣): يَضُمُّ الميمَ وفتح النون: هو الحديثُ المرفوعُ المُتَّصِلُ سِنداً.

(١) علقه البخاري في «صحيحه» (٢ / ١٨٨).

وعزاه الحافظ في «تغليق التعليق» (٢ / ٢٩٢) لسعيد بن منصور موصولاً.

(٢) رواه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢ /

٩٦).

(٣) انظر: «التدريب» (١ / ١٤٧)، و«الباعث» (٤٢).

وقد يُراد به... في غير هذا الموضع - بمعنى آخر، وهو:
 كلُّ كتابٍ جُمِعَتْ فيه مروياتٌ كُلُّ صحابيٍّ على حدة؛
 كـ «مسند» الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، لكنَّ المراد
 هنا هو التعريف الأول.

يُن: بفتح الياء ودر الباء؛ بمعنى: ينقطع
 وينفصل^(١).

وما^(٢) يَسْمَعُ كُلُّ رَاٍ يَتَّصِلُ
 إِسْنَادُهُ لِدُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ
 قُلْتُ: استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم في هذا
 أيضاً، فقال:
 ما يَسْمَعُ كُلُّ رَاٍ يَتَّصِلُ
 إِسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى^(٣) فَالْمُتَّصِلُ

(١) والمعجم الوسيط، (١ / ٧٩).

(٢) وفي نسخة: وما؛ دون حرف الواو.

(٣) بمعنى منتهى الإسناد، سواء أكان مرفوعاً للنبي ﷺ أو موقوفاً
 على الصحابي أو التابعي.

المُتَّصِلُ^(١) : هو الذي يتَّصلُ إسنادهُ ، سواءً أكان القائلُ

هو النبيُّ ﷺ أم غيره ،

وقد مرَّ تعريفُ الاتصالِ^(٢) .

مُسَلَّسٌ قُلُّ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى

مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا

أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا

المُسَلَّسُ^(٣) : هو الحديثُ الذي تتابعَ رجالُ سنَدِهِ من

أولِهِ إلى آخرِهِ على وَصْفٍ قَوْلِيٍّ ؛ كَالْقَسَمِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ،

أَوْ حَالٍ ؛ كَالْتَحْدِيثِ مِنْ قِيَامٍ ، أَوْ وَصْفٍ فِعْلِيٍّ ؛ كَالْتَبَسُّمِ

بَعْدَ التَّحْدِيثِ .

(١) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص ٣٨) ، و«التدريب» (١) /

(١٨٣) .

(٢) (ص ٢٧) من هذه الرسالة .

(٣) انظر: «علوم الحديث» (ص ٢٤٨) ، و«التدريب» (٢) /

(١٨٧) . «الرسالة المستطرفة» (ص ٦١) ، وقد أُلِّفَ في المملات

الحديثية ، مؤلفاتٌ كثيرةٌ .

وَحِكْمُهُ أَنْ يُقْبَلَ إِذَا اسْتَوْفِيَ شَرْوْطُ الْقَبُولِ.

وقال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٤٩):

«وقلما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني: في وصف

التسلسل لا في أصل المتن».

قلت: وهذا تنبيه لطيف.

مثاله: عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: أن رسول الله

ﷺ قال: «يا معاذ! والله إنني لأحبك، أوصيك يا معاذ! لا

تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك

وشكرك وحسن عبادتك»^(١).

قلت: قال لي الشيخ أبو الفيض الفاداني^(٢): إنني

أحبك، ثم قال: حدثني به الشيخ: عمر بن حمدان،

ومحمد بن عبد الباقي اللكنوي و... وقال لي كل واحد

منهم: «إنني أحبك»، وهكذا قال كل راوٍ من رواه: حدثني

(١) رواه أحمد (٥ / ٢٤٧)، والنسائي (٣ / ٥٣)، وأبو داود

(١٥٢٢)، وابن خزيمة (٧٥١)، بسند صحيح.

(٢) عندما زرتُه في بيته بمكة المكرمة بتاريخ ١٨ / ٥ /

١٤٠٦هـ، وحدثني ببعض المسلسلات، ثم أجازني بمروياته رحمه الله

وعفّر له. وانظر رسالته: «ورقات في مجموعة المسلسلات» (ص ٧).

فَلَانٌ وَقَالَ لِي: إِنِّي أَحْبَبْتُكَ فَقُلْ: الْخ

عَزِيزٌ مَرُويٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ

مَشْهُورٌ مَرُويٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةَ

قُلْتُ: اسْتَدْرَكَ الشَّيْخُ عَبْدِالْستارِ عَلَيَّ النَّاظِمُ هَذَا أَيْضاً،
فَقَالَ:

عَزِيزٌ مَرُويٌّ اثْنَيْنِ يَا بَحْثَاءَهُ

مَشْهُورٌ مَرُويٌّ عَنِ الثَّلَاثَةِ

العزیز (۱): ما انفرد بروايته عن راويه راويان في جميع
طبقات السند، ولا يقل العدد عن ذلك.

مثاله: ما ذكره الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (ص

٧٠ - بتحقيقي) في الحديث الذي رواه الشيخان من حديث

أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ

قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده

(١) انظر: «التدريب» (٢ / ١٨١)، وعلوم الحديث» (ص

٢٤٣) لابن الصلاح.

والناس أجمعين» (١).

فرواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز، ورواه عن قتادة:
شعبة وسعيد^(٢)، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية
وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.
المشهور^(٣): ما رواه ثلاثة رواية فأكثر في كل طبقات
السند ما لم يبلغ حد التواتر، وهذا يسمى (المشهور
الاصطلاحي).

مشأه: عن ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله
تعالى لا يقبض العلم انزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض
العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً أخذ الناس
رؤساء جهالاً، فُسِّلُوا، فافتوا بغير علم، فضلوا
وأضلوا» (٤).

(١) رواه البخاري (١٤)، ومسلم (٤٤).

(٢) وفي ذلك نظر، تراه في تعليقي على رسالتي «النكت على

نزهة النظر» (ص ٧٠)، وانظر: «نحفة الأشراف» (١ / ٣٠٥).

(٣) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص ٤٣)، و«التدريب» (٢ /

١٧٣).

(٤) رواه: البخاري (رقم ١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

فرواه عن ابن عمير في جميع طبقات السند ثلاثة
فأكثر؛ كما هو مفصّل في أسانيد.

وانظر له: «فتح الباري» (١ / ١٩٥).

المشهور غير الاصطلاحِي: وهو الذي يشتهر عند فئة
من الناس أو في جيل من الأجيال لدواعٍ معينة، وقد تكون
أحاديث مشتهرة على السنة الناس وليس لها أصل أو
سند^(١)، وقد تكون صحيحة أو متواترة، وهو أنواع^(٢):

- (١) مشهور بين أهل الحديث خاصة.
- (٢) مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام.
- (٣) مشهور بين الفقهاء.
- (٤) مشهور بين الأصوليين.
- (٥) مشهور بين النحاة.
- (٦) مشهور بين العامة.

(١) «تدريب الراوي» (٢ / ١٨٣)، ولي في الأحاديث المشتهرة
الضعيفة (المُعاصرة) كتاب مستقل.

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٦٣ - ٢٦٧) للحافظ
العراقي، و«التدريب» (٢ / ١٥٧)، و«توضيح الأفكار» (٢ / ٤٠٦)
للصنعاني.

مُعْنَعَنْ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ

وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

قلت: استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم هذا

أيضاً، فقال:

مُعْنَعَنْ الْمُدَلِّسِينَ عَنْ كَرَمٍ

وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

وقد ألحق بعض أهل العلم (المؤنن) - وهو أن يقول:

«حدثنا فلان أن فلاناً قال» - بالمعنعن، فهو أخذ حكمه

سواءً بسواءٍ.

المعنعن^(١): هو الحديث الذي يقول فيه راوٍ واحد من

رواته أو أكثر: عن فلان عن فلان... وذكر الناظم مثلاً

سريعاً فقال: ... عن كرم، فإن كان الراوي مُدَلِّساً ولم

يصرح بالتحديث أو السماع؛ فالحديث مردود، وإن كان ثقة

ثبتاً لم يُعْهَدَ عليه تدليسٌ فهو مقبول، أو إذا جاء بالسماع

تصريح من رواية أخرى للحديث نفسه.

والتدليس: هو إخفاء العيب.

(١) انظر: توضيح الأفكار (١ / ٣٣٧) للصنعاني، ومقدمة

ابن الصلاح، (ص ٥٦).

فائدة: اشترط الإمام البخاري وشيخه ابن المديني وبعض أئمة الحديث ثبوت ملاقة الراوي عن رواه عنه بالعننة، أما معظم الأئمة - وبالأخص الإمام مسلم -؛ فقد اكتفوا بثبوت كونهما في عصر واحد، وإن لم يثبت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها، ونقل الاتفاق على ذلك الإمام مسلم نفسه كما في مقدمة «صحيحه» (١).

وأمثلة المعنعن من غير تدليس كثيرة جداً في كتب السنة، وهي مقبولة بالشرط السابق.

وأما أمثلة معنعن المدلسين؛ فستأتي إن شاء الله، فانظر (ص ٥٢ - ٥٦)، فراجعوا.

المدلس؛ بكسر اللام المشددة: هو الراوي إذا حدث يدلّس في تحديته بنوع من أنواع التدليس التي سوف تمرّ

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١ / ٣٠).

وانظر: «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٨٩)، وحاشية الأجهوري (ص ٤٦).

وللمزيد من البيان في هذه المسألة راجع كتاب «السنن الأبين والمورد الأيمن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» (ص ٢١) كما فوق - طبع تونس) تأليف الإمام ابن رشيد الفهري.

المُبْهَم^(١): هو من لم يتضح اسمه في المتن أو الإِسْنَاد؛ من الرواة، أو ممن لهم علاقة بالرواية.
أمثلة^(٢):

(١) مُبْهَمُ الْمَتْنِ: حديث ابن عباس: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْحَجُّ كُلُّ عَامٍ؟...» .
فهنا أبهم الرجل، لكنه عُرف بروايةٍ أخرى، وهو: الأقرع بن حابس.

(٢) مُبْهَمُ السُّنْدِ: حديث رافع بن خديج عن عمه في النهي عن المُخَابَرَةِ.
فهنا أبهم عم رافع بن خديج، مع أن الرواية عنه، لكن عُرف من روايةٍ أخرى أن اسمه ظهير بن رافع^(٣).

(١) انظر: «التدريب» (٢ / ٣٤٢)، ولمزيد من الأمثلة راجع: «التبصرة والتذكرة» (٣ / ٢٣١ - فما فوق).
(٢) «الأسماء المبهمة في الأنباء المُتَحَكِّمَةِ» (ص ١٣) للمخطيب البغدادي.

(٣) «غرامض الأسماء المبهمة» (رقم ٢٦٦) لابن بشكوال، وانظر: «تقريب التهذيب» (١ / ٣٨٢)، و«خلاصة تذهيب تهذيب» =

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رَجَالُهُ عَلَا

وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

حديثٌ عالي الإسناد^(١): هو الذي قلَّ عددُ روايته بالنسبة إلى سندٍ آخرٍ يردُّ به ذلك، الحديثُ بعددٍ أكثر، فيقربُ رجالُ سندهِ من الرسول ﷺ أو من إمامٍ من أئمة الحديث أو غيره.

حديثٌ نازل الإسناد^(٢): هو عكس ما ذكرنا عن الحديث عالي الإسناد.

وَمَا أَضْفَتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ

قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِنَ

= الكمال (ص ١٨٢) للخزرجي.

(١) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص ٥١).

وللاطلاع على أسانيد عالية للغاية، راجع: وثلاثيات مسند الإمام أحمد، مع شرحها للعلامة السفاريني.

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٢ / ١٧١)، و«علوم الحديث»

(ص ٢٣٧).

الصحابي^(١) : من لقي النبي ﷺ مزمناً به ومات على

الإسلام.

الموقوف^(٢) : هو ما ورد عن الصحابة رضوان الله عليهم من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم، فيتوقف عليهم ولا يتجاوز إلى رسول الله ﷺ.

أمثلة :

(١) الموقوف القولي : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟»^(٣).

(٢) الموقوف الفعلي : قول الإمام البخاري : «وأم ابن

(١) انظر: «التدريب» (٢ / ٢٠٦)، و«الباعث» (ص ١٧٩)،

و«علوم الحديث» (ص ٣٩).

وممن تكلم فأجاد في مناقشة تعريف الصحابي الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في «الإصابة في تمييز الصحابة» (١ / ٧)، وقد أوردت التعريف الذي اختاره، والحمد لله على توفيقه.

(٢) انظر: «التدريب» (١ / ١٨٣)، و«الباعث» (ص ٤٥)،

و«قواعد الحديث» (ص ١٣٥).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» (١ / ٢٢٥ - فتح) معلقاً.

(تنبيه) : لم يتكلم الحافظ علي هذا الأثر في «تغليق التعليق»!

عباس وهو مُتَيْمَّمٌ (١).
(٣) الموقوف التقريري: كقول التابعي: «فعلتُ كذا
بحضرة الصحابي، ولم ينكر عليّ».
فائدة:

إذا قال الصحابي: «من السنة كذا وكذا...»، أو
قال: «كُنَّا على عهد رسولِ الله ﷺ نفعلُ كذا وكذا...»،
أو أن يقول قولاً لا مجال للاجتهاد الشخصي فيه؛ فهذا لا
ياخذُ حكمَ الموقوف، وإنما يُسمَّى «المرفوع حكماً» (٢)؛
أي: بثناء فعل النبي ﷺ وقوله من حيث الحجية.
زُكِنَ: بضم الزاي وكسر الكاف؛ أي: عَلِمَ وعُرِفَ
وفهم (٣).

- (١) رواه البخاري معلقاً (١ / ٤٤٦ - فتح)، وقال الحافظ في
«الفتح»: «وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما، وإسناده حسن».
وانظر: «تغليق التعليق» (٢ / ١٨٧) لابن حجر رحمه الله.
(٢) للتوسع في هذه المسألة ومعرفة الأمثلة عليها انظر: «تدريب
الراوي» (١ / ١٨٦)، و«توضيح الأفكار» (١ / ٥٦).
(٣) «المعجم الوسيط» (١ / ٣٩٨).

« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِنَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ فِي خَيْرٍ فِي حَرْبِهِ فَأَسْهَمَ لَهُمْ ».

فَالزُّهْرِيُّ إِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ (١)، رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَبَاشِرَةً دُونَ أَنْ يذْكَرَ الْوَاسِطَةَ الَّتِي سَمِعَ الْحَدِيثَ بِوَاسِطَتِهَا: إِمَا صَحَابِيًّا، أَوْ تَابِعِيًّا مِثْلَهُ (٢).

فَأَنْدَقُ:

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ (٣): هُوَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّحَابِيُّ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ فِعْلِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ أَوْ يَشَاهِدْهُ مِنْهُ، وَسَبَبُ ذَلِكَ إِمَّا صِغَرُ سَنَةٍ، أَوْ تَأَخُّرُ إِسْلَامِهِ، أَوْ غِيَابُهُ، وَفِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ لَصِغَارِ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِمَا، وَمُرْسَلُهُ مَقْبُولٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ.

(١) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٤٥) وغيره من

كتب التراجم، وقد ترجمه بتوسع الإمام ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ١٥ / ورقة ٩٧٥ - ١٠٢٧).

(٢) لمعرفة حكم الاستعانة بالكفار راجع: «نيل الأوطار» (٧ /

٢٣٥)، و«سبل السلام»، (٤ / ٤٩).

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح» (٥٩)، و«الباعث» (٤٦)،

و«التقريب» (١ / ١٧١).

الغريب^(١): هو الذي انفرد بروايته شخص واحد في

أي موضع من السند وقع التفرد به.

وقد سمي الحديث الغريب بذلك لأنه كالغريب
الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبُعده عن مرتبة الشهرة فضلاً
عن التواتر.

وانظر: «توضيح الأفكار» (٢ / ٤٠٢) والتعليق عليه.
مثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل
امرئ ما نوى...»^(٢).

تفرد بروايته عن الرسول ﷺ عمر بن الخطاب، ثم
علقمة عنه، ثم محمد بن إبراهيم التيمي عنه، ثم عنه
يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد ذلك^(٣).

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (٩٤) للحاكم النيسابوري،
و«تدريب الراوي» (٢ / ١٨٠).

(٢) رواه: البخاري (رقم ١ و ٢٥٢٩)، ومسلم (رقم ١٩٠٨)،

وغيرهما.

وانظر فوائد مهمة حول هذا الحديث قيدها في «النكت على نزهة

النظر» (ص ٦٦ - ٦٧)، و«الخطبة...» (ص ٢٨٩ و ٣٠٩).

(٣) راجع: «سير أعلام النبلاء» (٥ / ٤٧٦) للإمام الذهبي.

وكل ما لم يتصل بحال

إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ
المنقطع^(١): هو الحديث الذي لم يتصل إسناده بسبب سقوط راوٍ أو أكثر في موضع واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي في السقوط.

مثاله: ما رواه أبو داود في «سننه»^(٢)؛ قال: حدثنا سليمان بن داود المهري؛ قال: أنبأنا ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس! إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مُصَيِّباً؛ لأن الله كان يُريه، وإنما هو منا الظن والتكُّف».

قال الإمام المنذري^(٣): «وهذا منقطع، الزُّهريُّ [وهو ابن شهاب] لم يُدرك عمر رضي الله عنه، فلم يتصل السند».

(١) انظر: «التدريب» (١ / ٢٠٧)، وعلوم الحديث، (ص ١٥)، و«الوضع في الحديث» (١ / ٩٠) لعمر فلانة.

(٢) (برقم ٣٥٨٦).

(٣) «مختصر سنن أبي داود» (٥ / ٢١١) له.



والمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

المُعْضَلُ^(١): هو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي في موضع واحد من السند وفي أثناءه .
وما أحسن قول الشيخ عبد الله بن إبراهيم العلوي في تعريفه للمُعْضَلِ^(٢):

وَمُعْضَلٌ مِنْ رَاوِيَيْنِ خَالِي

فصاعداً لَكِنْ مَعَ التَّوَالِي

مِثَالُهُ: ما رواه الحاكم^(٣) بسنده إلى القعنبى عن مالك: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْأَثَرِوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

قال الحاكم: (هذا حديث مُعْضَلٌ عن مالك، أعضله

(١) انظر: «علوم الحديث» (٥٤)، و«حاشية الأجهوري»

(٥٨)، و«التدريب» (١ / ٢١١).

(٢) «رفع الأستار» (ص ٨٧) لحسن محمد المشاط.

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ٤٦) للحاكم النيسابوري.

قلت: وسبب الإعضال أنه سقط منه راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة رضي الله عنه، وهما محمد بن عجلان وأبوه (٢).

المدلس (٣)؛ بفتح اللام المشددة: هو الحديث الذي أخفي عيب في إسناده لكي يُصيح ظاهره حسناً.

(١) «موطأ الإمام مالك» (٢ / ٩٨٠ - رواية يحيى) و(٢ / ١٦٠ - رواية أبي مصعب الزهري).

واعلم أن مسلماً وصل لهذا الحديث (١٦٦٢) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عجلان عن أبي هريرة.

وقال ابن عبد البر والعزمي في «الأطراف»: «رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، وتابعه النعمان ابن عبد السلام عن مالك».

قاله السيوطي في «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك» (٢ / ١٤٦).

وانظر: «التلخيص الحبير» (٤ / ١٣) للحافظ ابن حجر.

(٢) انظر: «التدريب» (١ / ١٧٤)، و«توضيح الأفكار» (١ /

٣٢٧).

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح» (٧٨)، و«التدريب» (١ /

٢٢٣).

وفي اللغة: «التدليس في البيع: كتمان عيب السلعة
عن المشتري...» (١).

الأول الإسقاط للشيخ وأن
يُنْقَلُ عَمَّنْ (٢) فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ
إِسْنَادَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ
قُلْتُ: أَبَدَلُ الشَّيْخِ عَبْدِ السُّتَارِ كَلِمَةَ (وَالثَّانِ) بِكَلِمَةِ:
(وَالثَّلَاثِ).

وسبب هذا تقسيم العلماء التذليسين إلى ثلاثة أقسام
سأنتهي، على أن ابن الصلاح في «مقدمته» المشهورة لم
يذكر منها إلا قسمين!
أنواع التدليس:

(١) تدليس التسوية (٣): وهو رواية الراوي عن شيخه،

(١) «لسان العرب» (٦ / ٨٦).

(٢) وفي نسخة: «ممن».

(٣) «التدريب» (١ / ٢٢٤)، و«توضيح الأفكار» (١ / ٣٧٣).

ثم استناط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، وأشهر
من كان يفعل هذا النوع هو بَقِيَّةُ بن الوليد^(١).

مثاله: ما رواه ابنُ أبي حاتم^(٢) قال: «سمعتُ أبي
(وذكر الحديث الذي رواه إسحاقُ بن راهوية عن بَقِيَّةِ:
حدثني أبو وهب الأسدي عن نافعٍ عن ابنِ عمر حديث:
«لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه»).

قال أبي [أي: أبو حاتم]: هذا الحديث له أمرٌ قل من
يفهمه، روى هذا الحديثُ عبيدُ الله بن عمرو - وهو ثقة -
عن إسحاق بن أبي فروة - وهو ضعيفٌ - عن نافع - وهو
ثقة - عن ابنِ عمر عن النبي ﷺ، وعبيدُ بن عمرو كنيته أبو
وهب، وهو أسدي، فكناه بَقِيَّةً بكنيته ونسبه إلى بني أسد
كي لا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاقُ بن أبي فروة لا يُهتدى
له...»^(٣).

(١) لترجمته راجع: «تهذيب التهذيب»، (١ / ٤٤٧)، و«الجرح

والتعديل»، (٢ / ٤٣٤).

وكان يقال عنه: «أحاديث بَقِيَّةٍ ليست نقية فكن منها على تَقِيَّةٍ»؛

على ما ذكره الذهبي في «الميزان» (١ / ٣٣١) عن أبي مهران.

(٢) «علل الحديث»، (٢ / ١٥٥).

(٣) «التقييد والإيضاح»، (٧٨)، و«التدريب»، (١ / ٢٢٥).

(٢) تدليس الإسناد^(١) وهو أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمع منه دون أن يذكر أنه سمعه صراحةً، وذلك بأن يأتي بلفظ مؤهّم للسمع؛ مثل: (عن) أو (أن) أو (قال) . . .

مثال: ما أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ٤٣١) بسنده من طريقين؛ عن أبي الزبير عن جابر، قال: كان النبي ﷺ لا ينام كل ليلة حتى يقرأ ﴿تنزيل السجدة . . .﴾ و﴿تبارك الذي بيده الملك . . .﴾ .

ثم روى بعده بسنده إلى زهير بن معاوية أنه قال: سألت أبا الزبير: أسمعت جابراً يذكر أن نبي الله ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ ﴿آلم تنزيل . . .﴾ و﴿تبارك﴾؟ قال: ليس جابرٌ حدّثني، ولكن حدّثني صفوانٌ أو أبو صفوان!!!

قلت: ففي هذا المثال دلّس أبو الزبير فأسقط واسطة سمائه هذا الحديث من جابر^(٢).

(١) انظر: «الباعث» (٥٠)، و«التدريب» (١ / ١٨٦).

(٢) انظر للتوسع كتابي «دراسات علمية في صحيح مسلم» (ص

٣) تدليس الشيوخ^(١)، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً

سمعه منه، فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف ولا يهتدى إليه.

مثال: قول أبي بكر بن مُجاهد - أحد أئمة القراء -:

«حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله...»؛ يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني، فهو بصنيعه هذا قد وعَّر طريق معرفته على السامع وجعلها شاقَّة^(٢).

وللحافظ ابن حجر كتابٌ مفيدٌ في هذا الباب اسمه

«تعريف أهل التقدیس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، وهو مطبوع متداول.

وهناك أنواعٌ أخرى للتدليس قد بينها أهل الحديث

رحمهم الله تعالى^(٣).

(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» (١٦٧)، و«جامع التحصيل»

(١١٠)، و«فتح المغيث» (١ / ١٦٩).

(٢) انظر ملحق كتاب «طبقات المدلسين» (ص ١٥٥) لأخينا

الدكتور عاصم القريوتي.

(٣) لمعرفة هذه الأنواع انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٦٦)،

و«الافتراح» (ص ٢٠٨) لابن دقيق العيد، و«تدريب الراوي» (١ / =



وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً بِهِ الْمَلَأُ
فَالشَّاذُّ وَالْحَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا

إِتْدَالٌ رَأَوْ مَا بَرَأَوْ قِسْمٌ
وَقَلْبٌ إِسْنَادٌ لَمَتْنِ قِسْمٌ

الْمَلَأُ: أَي: الْجَمَاعَةُ، وَقِيلَ: أَشْرَافُ الْقَوْمِ
وَوُجُوهُهُمْ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا جَمَاعَةُ الرَّوَاةِ (١).

الشَّاذُّ (٢): هُوَ مَا زَوَاهُ الثِّقَةُ مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ
حِفْظًا أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ عِدْدًا.

مِثَالُهُ: مَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٣)؛ قَالَ: حَدَّثَنَا
عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ: ثَنَا سَفْيَانُ عَنْ
أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ؛
قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى

= (٢٢٣)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٩٥).

(١) «لسان العرب» (١ / ١٥٩)، و«المعجم الوسيط» (٢ / ٨٨٩).

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (٨٣)، و«التدريب» (١ / ١٩٣)، و«توضيح الأفكار» (١ / ٣٧٧).

(٣) (١ / ٣٢١).

ميامن الصفوف: «...» (١).
قلت: فإسناده رجاله ثقات، وظاهره الصحة (٢)، لكن
أخطأ في متنه أسامة بن زيد، فرواه بلفظ: «...» على
ميامن الصفوف؛ بينما خالفه جماعة الثقات (٣)، فرووه
بلفظ: «...» على الذين يصلون الصفوف.

لذلك قال الإمام البيهقي في «سننه» (٣ / ١٠٣)
مُشيراً إلى شذوذه: «وهو المحفوظ» (٤).
المقلوب، وهو قسمان:

القسم الأول:

إبدال لفظ بآخر؛ وقد يكون ذلك في سند الحديث من
حيث الرواة:

مثاله: حديث مروى عن كعب بن مرة، فيقلبه الراوي
فيجمعه عن مرة بن كعب.

-
- (١) وانظر رسالتي: «زهرة الروض في حكم صيام يوم السبت في
غير الفرض» (ص ٧٩) فيها فائدة مهمة حول الدناذ من الحديث.
(٢) لذا حسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢ / ٢١٣)!
- (٣) انظر: «علوم الحديث» (ص ٩١).
(٤) انظر تعليق شيخنا على «المشكاة» (١ / ٣٤٢).

وقد يكون في متن الحديث من حيث الألفاظ:

مثاله: حديث أبي هريرة^(١) في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله؛ ففيه: «... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تبتغى شماله...»، فهذا مما انقلب على بعض الرواة؛ فإن أثابت هو: «... حتى لا تعلم شماله ما تبتغى يمينه...».

القسم الثاني:

وهو إبدال إسناد متن بإسناد من آخر، وإبدال إسناد هذا المتن بالإسناد الأول بقصد الامتحان وغيره.

مثاله: ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري رحمه الله تعالى، إذ قلبوا له مئة حديث، وسألوه عنها؛ امتحاناً لحفظه، فردّها على ما كانت قبل القلب، ولم يخطيء في واحد منها^(٢).

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٩٥٢) ومسلم (١٠٣١) عن أبي هريرة أو أبي سعيد، وأحمد (٢ / ٤٣٩) والبخاري (٦٦٠) ومسلم (١٠٣١) والنسائي (٨ / ٢٢٢) عن أبي هريرة.

وانظر: «التمهيد» (٢ / ٢٨١) لابن عبد البر.

(٢) لمعرفة تفاصيل القصة راجع: «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٠) =

وخذته القصة تدلُّ على سعة حفظ البخاري، وسيلان
ذهنه، ودقَّة فهمه، وثقوب نظره، رحمه الله رحمةً واسعةً.

وَالفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِشِقَّةٍ

أَوْ جَمَعَ أَوْ قَصَرَ عَلَى رِوَايَةٍ

الفرد^(١) - مأخوذ من التفرد -، وهو قسمان:

(١) فردٌ مطلقٌ: وهو ما تفرد به ثقةٌ؛ بأن لم يروه أحدٌ

من الثقات إلا هو:

مثاله: حديث^(٢) أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد

الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر؟

فقال: «كان يقرأ فيهما بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ و﴿اقْتَرَبتِ

= للخطيب البغدادي.

(١) انظر: «علوم الحديث» (ص ٨٠)، وتدريب الراوي (١) /

(٢١٨)، والرسالة المستطرفة (ص ٨٥).

(٢) رواء مسلم في صحيحه (رقم ٨٩١)، وأبو داود

(١١٥٤) والترمذي (٥٣٤) والنسائي في السنن (١٥٦٧) وفي التفسير

(٥٧٠) وابن ماجه (١٢٨٢).

السَّاعَةَ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرَ» (١). وقال الحافظ العراقي (١): «وقد ورد هذا من رواية ضمرة بن سعيد المازني عن عبدالله بن عبدالله بن أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ، وهذا الحديث لم يروه من الثقات إلا ضمرة، وقد روي من وجوه أخرى ضعيفة».

(٢) فرد مقيد: وهو نوعان:

— إذا تفرد به أهل بلد معين بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا أو كذا...

مثاله: ما رواه مسلم في «صحيحه» (٣) عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت: «... والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد؛ سهل وأخيه».

قال الحاکم (٣): تفرد به أهل المدينة، ورواه كلهم مدنيون، وقد روي بإسناد آخر عن موسى بن عقبة عن عبدالواحد بن حمزة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة،

(١) والتبصرة والتذكرة (١ / ٢٢٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٩٧٣) (١٠١).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ٩٧).

وكلهم مدنيون، لم يشركهم فيه أحدٌ - إذا تفرّد به راوٍ مخصوصٌ بأن لم يروه عن فلان إلا

فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غيره.

مثاله: الحديث الذي رواه الترمذي في «سُننه»

(١٠٩٥)، وأبو داود في «سُننه» (٣٧٤٤)، من طريق سُفيان

بن عُيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزُّهري

عن أنس: -

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَيَّ صَفِيَّةَ بِسُوقٍ وَتَمْرًا.»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ.»

وقال ابن طاهر في «أطراف الغرائب»: «غريبٌ من

حديث بكر بن وائل، تفرّد به وائل بن داود، ولم يروه عنه

غير سُفيان بن عُيينة»^(١).

وَمَا بَعِلَّةٌ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا

مَعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

(١) والبصرة والتذكرة، (١ / ٢١٨).

المُعَلَّلُ (١)؛ بفتح اللام المشددة: هو الحديث الذي أتضح أن في سنده أو متنه علةٌ تقدح في صحته، مع أن الظاهر الخلو منها.

وقد عدَّ الحساکم في «معرفة علوم الحديث» عشرة أجناسٍ من العلل، ومثل لها، وقال في آخرها: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناسٍ من العلل، وبتيت أجناسٍ لم نذكرها» (٢).

ثم إنني أثرتُ أن لا أذكر إلا معلل السند ومثاله، ومعلل المتن ومثاله؛ مخافة التطويل، وحرصاً على التيسير والتسهيل.

مائدة:

الطريق إلى معرفة المعلل: هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم،

(١) انظر: «حاشية الأجهوري»، (٦٩)، و«تدريب الراوي»، (١) /

(٢٥١)، و«الرسالة المستطرفة»، (ص ١١٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث»، (ص ١١٩)، وراجع: «تدريب

الراوي»، (١ / ٢٥١)؛ فإنه تكلم على العلل بأسلوب سهل مفيد ودون أي

تعقيد.

ثم الحكمُ على الرواية المعلولة (١)

أمثلة:

(١) معللُ السند: حديثُ يعلى بن عُبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: «البيعان بالخيار...» (٢)؛ فقد وهم يعلى علي سفيان الثوري في قوله: «عمرو بن دينار»؛ إنما هو: «عبدالله بن دينار»؛ فهو معللٌ بهذا الغلط مع أنه صحيحُ المتن (٣).

(١) انظر مقدمتي علي «علل الأحاديث في صحيح مسلم» (ص

١٤) لابن عمّار الشهيد.

(٢) وقد روى متن الحديث: البخاري (٢١٠٨)، ومسلم

(١٥٣١)، وأبو داود (٣٤٥٤)، والنسائي (٧ / ٢٤٨)، والترمذي

(١٢٤٥)، وابن ماجه (٢١٨١)، وأحمد (٢ / ٧٣)، من طرق عن نافع

عن ابن عمر.

ورواه: البخاري (٢١١٣)، ومسلم (١٥٣١) (٤٦)، والنسائي

(٧ / ٢٢٠)، والحميدي (٦٥٥)، وعبدالرزاق (١٤٢٦٥)، والبيهقي (٥

/ ٢٦٩) من طرق عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر.

(٣) «تدريب الراوي» (١ / ٢٥٤)، و«إرشاد طلاب الحقائق»

(١ / ٢٤٣).

ولمزيد من الفائدة راجع: «إرواء الغليل» (رقم ١٣١٠ / ١).

(٢) معتل المتن: حديث «نفي قراءة البسمة في الصلاة» المزوي عن أنس، وذلك في الرواية التي تفرد بها مسلم في «صحيحه»^(١) من طريق الوليد بن مسلم.

وقد أعلَّ الكثير من الأئمة كالشافعي والدارقطني والبيهقي وغيرهم هذه الرواية التي فيها التصريح بنفي قراءة البسمة؛ بأنَّ راوياً من رواة الحديث حين سمع قول أنس رضي الله عنه: «صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾»، فظنَّ هذا الراوي نفي قراءة البسمة؛ فروى الحديث على ما فهم، فأخطأ، فكان نتيجة ذلك أن قال عقب الحديث:

«فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ ﴿بسم الله الرحمن

(تبيه): وقع في «سنن النسائي» (٤٤٧٧) من طريق مخلد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عمر، وهو تحريف، صوابه: وعن عبدالله بن دينار؛ كما في «السنن الكبرى» (٦٠٦٩) و«تحفة الأشراف» (٧١٥٥).

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٢ / ١٢)، و«شرح النووي» (١ /

١٧٢ - هندية).

الرحيم)، مع أن رواية الأكثرين التي اتفق عليها البخاري
ومسلم ليس فيها هذا التصريح، وهذه علة خفية أدركها
العلماء الأعلام بشاقب النظر ودقة البحث^(١).

وَدُوْ اخْتِلافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثْنٍ

مُضْطَرَبٍ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

المضطرب^(٢): هو الحديث الذي يروى من قبل راوٍ أو

رِوَاةٍ مُتَعَدِّدِينَ عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَتَسَاوِيَةِ الْقُوَّةِ، لَا يُمَكِّنُ

التَّجْرِيعُ بَيْنَهَا وَلَا الْجَمْعُ، وَهَذَا الْاِخْتِلافُ مُشِيرٌ بَعْدَم

(١) راجع: «التبصرة والتذكرة» (١ / ٢٣١).

وهذا مثالٌ يكثر من إيراده المصنفون في «علم المصطلح»، مع

أن فيه نظراً من حيث التحقيق، وللحافظ ابن حجر في «النكت» على ابن

الصلاح، (٢ / ٧٤٩ - ٧٧١) تعليقٌ مطوّلٌ مفيدٌ جداً على هذا التعليل؛

فلينظر.

وانظر للبحث الفقهي في المسألة: كتاب «رياض الجنة في الردّ

على أعداء السنة» (٦٤ - ٨٠) للأخ الشيخ مقبل بن هادي الوادعي،

و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١ / ٨١).

(٢) انظر: «التدريب» (١ / ٢٦٢)، و«علوم الحديث» (٨٤)،

و«حاشية الأجهوري» (٧٢).

ضبط الراوي أو الرواة، إذ يشترط في قبول الحديث كون
الراوي ضابطاً - كما مرّ آنفاً - .

وغالباً ما يكون الاضطراب في السند، وقد يقع في
المتن أيضاً (١).

أمثلة:

(١) مضطرب السند: كحديث أبي هريرة رضي الله
عنه: «إذا سئلى أحدكم فليجعل يلقاء وجهه شيئاً فإن لم
يجد؛ فليصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً؛ فليخطط بين
يديه خطاً، ثم لا يضره ما مرّ أمامه» (٢).

(١) «تدريب الراوي» (١ / ٢٦٢).

(٢) رواه: أحمد (٢ / ٢٤٩)، وأبو داود (٦٩٠)، وابن ماجه

(٩٢٣)، وابن خزيمة (٨١١)، والبيهقي (٢ / ٢٧١)، وابن حبان

(٢٣٦١)، من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن أبي محمد

ابن عمرو بن عريث عن جدّه عن أبي هريرة.

وله وجوه أخرى كثيرة مضطربة متضاربة، فضلاً عن جهالة أبي

محمد بن عمرو وجدّه!

وانظر: «التلخيص الحبير» (١ / ٢٨٦)، و«شرح المسند»

(٧٣٨٦)، و«نصب الراية» (٢ / ٨٠)، و«علل ابن أبي حاتم» (٥٣٤).

أما أحاديث الأمر بالستر؛ فقد وردت من طرق أخرى صحيحة، =

فَهَذَا الْحَدِيثُ اخْتَلَفَ عَلَى رَاوِيهِ - وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ

أُمِّيَّةٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا - :

فَقِيلَ : عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ

جَدِّهِ حُرَيْثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَقِيلَ : عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

حُرَيْثٍ عَنْ جَدِّهِ حُرَيْثٍ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَقِيلَ . . . وَقِيلَ . . .

إِلَى أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةِ وُجُوهِ .

وَلِذَا حَكَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَفَاطِءِ ؛ كَالنَّوَوِيِّ فِي

«الْمَخْلَاصَةِ» ، وَابْنِ عَبْدِ الْهَادِي ، وَبَثِيرِهِ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ :

بِاضْطِرَابِ سَنَدِهِ^(١) .

= انظرها في : «مشكاة المصابيح» (١ / ٢٤١) ، ووصفة صلاة النبي ﷺ

(ص ٧٢) لشيخنا الألباني .

فالذي لم يثبت من هذه الرواية هو الأمر بأن يخط خطأً ، والله

تعالى أعلم .

ولأخينا الفاضل محمد بن رزق الطرهوني كتابٌ مُفْرَدٌ فِي أَحْكَامِ

السُّرَّةِ ، وَهُوَ حَاقِلٌ مُفِيدٌ ، فَلْيَرَأِجِعْ .

(١) راجع : «فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث» (١ / ٢٢٢)

للحافظ السخاوي .

(٢) مضطرب المتن: ما رواه الترمذي (١) عن شريك عن
أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها
قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة، فقال: «إن في
المال لحقاً سوى الزكاة».

ورواه ابن ماجه (٢) من هذا الوجه بلفظ: «ليس في
المال حق سوى الزكاة».

قال الحافظ العراقي: «... فهذا اضطراب لا يحتمل

التأويل...» (٣)

(١) (برقم ٦٥٩)، والدارقطني (٢ / ١٢٥)، والطبري (٢ /
٥٧)، والدارمي (١ / ٣٨٥)، وابن عدي (٤ / ١٣٢٨)، والطبراني في
الكبير (٣٢٠٢٤).

وشريك سئء الحفظ، وأبو حمزة ضعيف.

(٢) (برقم ١٧٨٩).

وهو ضعيف كسابقه، إذ هو نفس الإمام!!

وانظر: التلخيص الحبير (٢ / ١٦٠)، وإتحاف السادة

المحققين (٤ / ١٠٥).

(٣) والتبصرة والتذكرة (١ / ٢٤٥).

مِنْ بَعْضِ الْقَاطِظِ الرَّوَاةِ اتَّصَلَتْ

الْمُدْرَجُ (١): هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُعْرَفُ أَنْ فِي سِنْدِهِ أَوْ

مَتْنِهِ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ أَحَدِ الرَّوَاةِ مِنْ غَيْرِ

تَوْضِيحٍ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

تَنْبِيهُ: الْحَامِلُ عَلَى الْإِدْرَاجِ فِي الْحَدِيثِ شَيْئَانِ:

— أَنْ يَقْصِدَ بِالْإِدْرَاجِ تَفْسِيرَ غَرِيبٍ أَوْ تَوْضِيحَ مُشْكَلٍ أَوْ

بَيَانَ مُجْمَلٍ أَوْ الِاسْتِدْلَالَ بِمَتْنِ الْحَدِيثِ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ

أُورِدَهُ.

— أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ التَّمْوِيَةَ، أَوِ الْخَطَأَ، أَوِ الْإِغْرَابَ (٢).

وَقَدْ صُنِّفَتْ فِي بَيَانِهِ مَصْنُفَاتٌ عَدَّةٌ، لَمْ يُطْبَعْ مِنْهَا إِلَّا

«الْمُدْرَجُ...» لِلْسُّيُوطِيِّ.

أَمْثَلَةٌ:

(١) مُدْرَجُ السَّنَدِ: مَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ

(١) أَنْظَر: «عِلْمُ الْحَدِيثِ» (ص ٨٦)، وَتَدْرِيْبُ الرَّوَاةِ (١) /

(٢٦٨).

(٢) قَارَنَ بِهِ «الْوَضْعُ فِي الْحَدِيثِ» (١ / ٨٢).

(٣) (بِرَقْمِ ٣١٨٢).

مَهْدِي عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ وَاِصْلِ الْأَحْذَبِ وَمَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ
عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَرْحِبِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؛
قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الذُّنُوبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ
تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ...» الحديث.

فَإِنَّ وَاِصْلًا لَا يَذْكَرُ فِي رِوَايَتِهِ عَمْرٍو بْنَ شَرْحِبِيلٍ، وَإِنَّمَا
يُرْوَى عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَبْشُورَةً^(١)، فَذَكَرَ عَمْرٍو
ابْنَ شَرْحِبِيلٍ إِدْرَاجًا عَلَى رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ^(٢).

(٢) مُدْرَجُ الْمَتْنِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا^(٣): «لِلْعَبْدِ
الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَالْحُجُّ وَيَرُّ أُمِّي؛ لِأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ».

ورواه البخاري (٧٥٢٠) من طريق الأعمش، و(٦٠٠١) من
طريق منصور، ومسلم (٨٦ / ١٤١ و ١٤٢) من طريق منصور والأعمش.
(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٧٦١) - وقارن بـ «تحفة
الأشراف» (٩٣١١) -، والترمذي (٣١٨٣)، والنسائي (٤٠١٤)، من
طريق واصل عن أبي وائل عن ابن مسعود.

وانظر لزاماً: «فتح الباري» (٤٩٣ / ٨) و(١١١ / ١٢).

(٢) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (٦٠٨ / ٢) و«فتح

المنيع» (٢٣٠ / ١)، و«توضيح الأفكار» (٥٣ / ٢).

(٣) روى أصله البخاري (٢٥٤٨)، ومسلم (١٦٦٥).

فقوله: «والذي نفسي بيده... الخ» من كلام أبي هريرة^(١) رضي الله عنه؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه ﷺ؛ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرُّقَّ، ولأنَّ أمَّهُ لم تكن موجودة حتى يبرِّها^(٢).

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخِيهِ
مُدْبِجٍ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَانْتِخِيهِ
الأقران^(٣): هم الرواة المتقاربون في السن أو الإسناد.
المُدْبِج^(٤): هو أن يروي راويان متقاربان في السن أو
الإسناد كل واحد منهما عن الآخر.

(١) كما في رواية أحمد (٢ / ٢٣٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٧٦)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢ / ٥٦٥)، و«تدريب الراوي» (١ / ٢٢٧).

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح» (٢٩٠)، و«التدريب» (٢ / ٢١٧)، و«توضيح الأفكار» (٢ / ٤٧٤).

(٤) انظر: «التدريب» (٢ / ٢٤٦)، و«رفع الأمتار» (ص ٦٠

و٦١).

(١) في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية
أبي هريرة عن عائشة.

(٢) في التابعين: رواية الزُّهري عن عُمر بن
عبد العزيز، ورواية عُمر بن عبد العزيز عن الزُّهري.

(٣) في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي،
ورواية الأوزاعي عن مالك^(١).

وانتخه: أي: وافتخر أنت بمعرفته^(٢).

فائدة: قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الفتح» (١ / ٥١)
تعليقاً على حديث البخاري (رقم ٩) من طريق سليمان بن
بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي
هريرة، عن النبي ﷺ: «الإيمانُ بضْعٌ وسبعونُ
شُعبَةً».

قال رحمه الله: «في الإسناد المذكور رواية الأقران،
وهي: عبد الله بن دينار، عن أبي صالح؛ لأنهما تابعيان،

(١) انظر: «التدريب» (٢ / ٢١٧).

(٢) «حاشية الأجهوري» (٧٦).

فإن وجدت رواية أبي صالح عنه؛ صار من المديح».

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ

وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ

المتفق والمفترق^(١): هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء

آبائهم فصاعداً - لفظاً ولفظاً، وتختلف أشخاصهم.

وهناك عددٌ من أهل العلم قد صنفوا في هذه المسألة

الدقيقة، من أشهرهم الخطيب البغدادي، وكتابه غير

مطبوع.

أمثلة:

(١) الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا

الاسم، أولهم شيخ سيويته.

(٢) أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في

عصر واحد^(٢).

(١) انظر: «التدريب» (٢ / ٣١٦)، و«علوم الحديث» (ص

٣٢١).

(٢) «المتفق والمفترق» (ج ١ / ق ٨٩ / ١) للخطيب، وإرشاد

وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَأَخْشَى الْغَلَطَ

المؤتلف والمختلف^(١): هو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطأ وتختلف لفظاً، سواء أكان مرجع الاختلاف في اللفظ: النقط، أم الشكل^(٢).
أمثلة:

(١) سَلَامٌ وَسَلَامٌ: الأول بتخفيف اللام، والثاني بتثنيها.

(٢) الثوري والتوزي: الأول بالثاء والراء، والثاني بالتاء والزاي المُشَدَّدَتَيْنِ^(٣).

= طَلَابُ الْحَقَائِقِ، (٢ / ٧٣٣) للنوري.

وراجع: الرسالة المستطرفة، (ص ٨٦ - فما بعدها).

(١) انظر: حاشية الأجهوري، (ص ١٨)، وتدريب الراوي،

(٢ / ٢٩٧)

(٢) توضيح الأفكار، (٢ / ٤٨٧) للصنعاني بتوسع وزيادات.

(٣) الإكمال، (٤ / ٤١٠) لابن ماكولا، ومُشْتَبِهَ النِّسْبَةِ، (ص

١٢) للأزدي، وانظر: تدريب الراوي، (٢ / ٢٦٠).

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَى غَدًا

تُعْدِيهِ لَا يَحْمِلُ التَّفْسِيرُ دَا

قلت: ذهب الناظم رحمه الله في تعريف المنكر إلى أنه: الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو تبين فسقه بغير الكذب، وهذا على رأي من لم يشترط في المنكر مخالفة رواية الثقات (١).

لكن المَعْتَمَدَ في تعريفه لدى غالب المحدثين، لا سيما المتأخرين منهم، أنه: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات (٢).

قال الإمام السيوطي (٣):

الْمُنْكَرُ الَّذِي رَوَى غَيْرُ الثَّقَةِ

مُخَالَفًا فِي «نُخْبَةِ» (٤) قَدْ حَقَّقَهُ

(١) راجع ومقدمة ابن الصلاح، (ص ٧٢).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٤٥٩)، وفتح المغيث،

(١ / ١٩٠)، وتوضيح الأفكار (٢ / ٥).

(٣) ألفية السيوطي في علم الحديث، (ص ٣٩) شرح العلامة

أحمد شاكِر.

(٤) يقصد «نخبة الفكر» للحافظ العسقلاني. انظر: (ص ٥٢)

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم (١) من طريق حبيب بن حبيب
 - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي
 إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ؛
 قال: «مَنْ أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ، وصام، وقرأ
 الضَّيف؛ دخل الجنة...».

فهذا الحديثُ حكمٌ عليه أبو حاتم بأنه مُنكَرٌ؛ لأنَّ غيرَ
 حُبيِّبٍ من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً عليه؛ وهو
 المعروف.

غدا: أي: صار (٢).

مُتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ
 وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ
 وهو أقلُّ من الموضوع؛ كما سيأتي بيانه.

= منها، والنكت على نزعة النظر (ص ١٢٢) بقلمي.

(١) «علل الحديث» (٢ / ١٨٢).

(٢) «المعجم الوسيط» (٢ / ٦٥٢).

المتروك^(١): هو الحديث الذي يتفرد بروايته ضعيف؛
سبب ضعفه كونه متهماً بالكذب في الحديث، أو كثير
الغلط أو شديد الغفلة.

مثاله: حديث^(٢) عمرو بن شمر الجعفي الكوفي
الشيعي عن جابر عن أبي الطفيل عن عليٍّ وعُمارة قالوا:
«كان النبي ﷺ يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة
الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».
وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو بن
شمر: «متروك الحديث»^(٣).

كرد: بفتح الكاف وتشديد الدال: أي: كأنه مردود
غير مقبول^(٤).

(١) انظر: مقدمة «صحيح مسلم» (١ / ٥٦)، و«النكت على
نزهة النظر» (ص ١٢٢)، و«تدريب الراوي» (١ / ٢٤٠).

(٢) رواه الدارقطني (٢ / ٤٩).

(٣) لترجمته راجع: «ميزان الاعتدال» (٣ / ٢٦٨)، و«لسان

الميزان» (٤ / ٣٦٦) للعسقلاني رحمه الله، و«نصب الراية» (١ /
٣٤٤).

(٤) «المعجم الوسيط» (١ / ٣٣٨).

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ

عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ

الموضوع^(١): هو الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ، سواءً أكان عمداً أم خطأ^(٢).

مثالُهُ: بعض الأحاديث التي وُضعت للانتصار للمذاهب؛ كحديث: «سراجُ أمي أبو حنيفة»^(٣): الذي وضعه بعض متعصبي الحنفية، وحديث: «عليٌّ خير البشر، مَنْ شكَّ فيه كفر...»^(٤): الذي وضعه بعض الرافضة، وغيرها من الأكاذيب والافتراءات التي لها أسبابها المعروفة

(١) انظر: «علوم الحديث» (٨٩)، و«تدريب الراوي» (١) /

(٢) «الوضع في الحديث» (١ / ١٠٠)، ثم قال: «وذهب بعضهم إلى التفريق بين التعمد وعدمه، فسمى ما نسب إلى النبي ﷺ كذباً تعمداً بالموضوع، وما أضيف إليه ﷺ خطأً بالباطل»، فتأمل.

(٣) راجع: «تنزيه الشريعة المرفوعة...» للحافظ ابن عراقي (٢)

/ ٣٠ وما بعدها)، و«تذكرة الموضوعات» (١١١).

(٤) انظر: «الموضوعات» (١ / ٣٤٨)، و«الفوائد المجموعة»

(٣٤٨)، و«اللائيء المصنوعة» (١ / ١٧٠).

فائدة: من القواعد الكلية التي يُعرف بها الحديثُ

الموضوعُ:

(١) أن يكون كلامه لا يُشبه كلامَ الأنبياء.

(٢) أن يكون الحديثُ بوصف الأطباء والطَّرِيقَةِ أشبه

وَأَلْيَقَ.

(٣) أن يكون الحديثُ باطلاً في نفسه، فيدلُّ بطلانه

على أنه ليس من كلامِ رسولِ الله ﷺ.

(٤) مخالفةُ الحديثِ لصريح القرآن.

(٥) سماجةُ الحديثِ وكونه يُسخر منه.

وغير ذلك (٢).

(١) للتوسع في معرفة الوضع وأسبابه راجع: كتاب «الوضع في

الحديث» (١ / ٢١٦) للدكتور عمر فلاتة؛ فإنه جمع فيه مادة علمية
غزيرة ومفيدة للغاية، فجزاه الله خير الجزاء.

(٢) ذكرها كلها الإمام العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه

«المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص ٥٠ - ١٠٢)، وذكر كذلك
غيرها خمسة عشر وجهاً، فراجعها؛ لأنه مهم.



وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكُونِ
سَمَّيْتُهَا مَسْطُورَةَ البَيْتُونِي
فوقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ
أقسامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرِ خِتَمَتِ

* * * * *

الخاتمة

بحمد الله تعالى كان الفراغ من الشرح والتعليق على هذه «المنظومة» في ليلة الأربعاء الموافق السادس من شهر ذي القعدة من العام الثاني بعد الأربع مئة والألف من هجرته عليه الصلاة والسلام (١).

اللهم اجعل هذا العمل خالصاً لوجهك، وانفع به المسلمين، واغفر لكاتبه ولوالديه ولمشايعه، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

أبو الحارث علي بن حسن بن علي

الزرقاء - الأردن

(١) ثم راجعته - بعد عشر سنواتٍ كاملةٍ - مراجعة عامة، وزدت عليه، وأصلحته في مجالس من غرة شهر ذي القعدة سنة (١٤١٢هـ)، فالحمد لله على نعمائه.

الفهرس الإجمالي

٢	مقدمة الطبعة الثانية
٥	مقدمة الطبعة الأولى
٩	ترجمة الناظم
١١	شروح المنظومة البيقونية
١٥	أهمية الإسناد
١٩	المنظومة البيقونية وشرحها
١٩	الحديث
٢٠	الصحيح
٢١	الاتصال
٢١	الإسناد
٢١	الشدوذ
٢١	العله

٢١	العدل
٢٢	الضبط
٢٢	نوعاه
٢٢	الحسن
٢٥	الضعيف
٢٦	المرفوع
٢٦	أنواعه
٢٧	التابعي
٢٧	المقطوع
٢٩	المسند
٣٠	المُصَلِّ
٣٠	المسلسل
٣٢	العزیز
٣٣	المشهور
٣٤	نوعاه
٣٥	المعنعن
٣٥	التدليس
٣٦	المدلس

٣٧	المبهم
٣٨	العلو والنزول
٣٩	الصحابي
٣٩	الموقوف
٤١	المرسل
٤٢	مرسل الصحابي
٤٣	الغريب
٤٤	المنقطع
٤٥	المُعْضَل
٤٦	المدلس
٤٧	أنواع التدليس
٥١	الشاذ
٥٢	المقلوب
٥٢	نوعاه
٥٤	الفرد
٥٤	نوعاه
٥٧	المُعَلَّل
٥٧	فائدة

٦٠	المضطرب
٦٤	المُدْرَج
٦٦	الأقران
٦٦	المُذَبِّج
٦٨	المُتَّفِق والمُتَّفِرِق
٦٩	المؤتلف والمختلف
٧٠	المُنْكَر
٧٢	المُتْرُوك
٧٣	الموضوع
٧٤	فائدة
٧٦	انخاتمة
٧٧	الفهرس الإجمالي

